

المقاربات النظرية للهجرة غير الشرعية

نوال بلحربي*

أستاذة محاضرة – أ – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3.

تاريخ الاستلام: 2024.03.30 / تاريخ المراجعة: 2024.04.17 / تاريخ القبول: 2024.04.20

الملخص

عنيت ظاهرة الهجرة باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد بالدراسة والبحث نظرا لما لها من أهمية في تحديد طبيعة تكوين الأجناس البشرية، غير أن ظهور الحدود الدولية وتنظيمها بقوانين جعل البعض الذين لم يتمكنوا من الهجرة الشرعية إلى التزوير أو التسلل خفية عبر الحدود ما يجعل صفة الشخص الموجود في بلد الاستقبال صفة غير شرعية، وبذلك اتجهت الدراسات إلى التركيز بصورة خاصة على الهجرة غير الشرعية، وجاءت هذه الدراسات بالعديد من النظريات تفسر وتحلل هذه الظاهرة انطلاقا من مسبباتها وصولا إلى انعكاساتها على كلا من بلدان الطرد والجذب، غير أن هذه الظاهرة لاتزال خصبة لمزيد من الدراسات وبناء العديد من النظريات.

الكلمات الدالة:

الهجرة، الهجرة غير الشرعية، نظريات الهجرة، بلدان الطرد والجذب، الحدود.

Approches théoriques de l'immigration clandestine

Nawal BELHARBI

résumé

Le phénomène de l'immigration, en tant que phénomène multidimensionnel, a été étudié et étudié en raison de son importance dans la détermination de la nature de la formation des races humaines. Cependant, l'émergence des frontières internationales et leur réglementation par des lois ont poussé certains de ceux qui n'étaient pas en mesure d'immigrer légalement à falsifier ou à traverser secrètement les frontières, ce qui fait que le statut d'une personne

* ddoudi926@gmail.com

présente dans un pays est une caractéristique illégale, et les études ont donc tendance à se concentrent spécifiquement sur l'immigration clandestine, et ces études ont donné naissance à de nombreuses théories qui expliquent et analysent ce phénomène depuis ses causes jusqu'à ses répercussions sur les deux pays de répulsion et d'attraction. Cependant, ce phénomène est encore fertile pour des études et des constructions plus approfondies. De nombreuses théories.

Mots-clés :

immigration, immigration clandestine, théories de l'immigration, pays de répulsion et d'attraction, frontières

Theoretical approaches to illegal immigration

Nawal BELHARBI

Summary

The phenomenon of immigration, as a multi-dimensional phenomenon, was studied and researched due to its importance in determining the nature of the formation of human races. However, the emergence of international borders and their regulation by laws made some who were unable to legally immigrate to forgery or secretly sneak across borders, which makes the status of a person present in a country Reception is an illegal characteristic, and thus studies tended to focus specifically on illegal immigration, and these studies came up with many theories that explain and analyze this phenomenon from its causes to its repercussions on both countries of repulsion and attraction. However, this phenomenon is still fertile for further studies and construction. Many theories.

Keywords:

immigration, illegal immigration, immigration theories, countries of repulsion and attraction, borders

مقدمة

تعتبر ظاهرة الهجرة من أهم الظواهر الاجتماعية التي عُنيت بالدراسة، غير أن الهجرة في العصر الحديث خضعت لتنظيم قانوني مؤطر لانتقال البشر من بلد إلى آخر وكل ما وقع خارج نطاق ذلك يدخل تحت طائلة الهجرة السرية غير الشرعية أو غير النظامية، حيث يضطر الشباب إلى التزوير أو التسلل عبر الحدود خفية.

وقد ساهمت العديد من الظروف والأوضاع التي تعيشها الفئات الهشة والمهمشة في مجتمعات الجنوب إلى تعاظم عدد المهاجرين غير الشرعيين للبحث عن بديل حياتي مريح، وأصبحت قضية الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي تناقش انطلاقاً من مقاربات نظرية عالمية تحاول تفسير أسبابها وعواملها ونتائجها.

نحاول في هذه الدراسة التطرق لبعض النظريات التي تفسر ظاهرة الهجرة غير الشرعية إنطلاقاً من دوافعها وأسبابها، محاولين في ذلك الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي أهم المقاربات النظرية التي فسرت وحللت ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

تتطوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ما هو مفهوم الهجرة غير الشرعية؟
 - ما هي أهم أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية؟
 - كيف تناولتها الاتفاقيات الدولية؟
 - ما هي أهم النظريات التي فسرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- وللإجابة على الإشكالية المطروحة نضع الفرضية التالية:

بالرغم من وجود العديد من النظريات التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالدراسة والتفسير والتحليل، إلا أنها لا تزال غير كافية لفهم الظاهرة فهما جيداً معمقاً شاملاً قادراً على إيجاد الحلول والبدائل.

استخدمنا في دراستنا هذه المنهج التاريخي لتناسبه مع السياق الزمني لتطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما استخدمنا المنهج الوصفي لوصف الظاهرة.

1- ماهية الهجرة غير الشرعية

تعددت المفاهيم الخاصة بالهجرة غير الشرعية سواء كانت من منظور إنساني أو قانوني أو نفسي أو جغرافي، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على مجموعة من المفاهيم من أهمها:

1- تعريف الهجرة غير الشرعية

أ- تعريف الهجرة

يقصد بالهجرة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.

ويعرف كل من جليفر جنسون وديفيد هير الهجرة بوجه عام على أنها "عملية الانتقال من المناطق الضعيفة اقتصاديا إلى المناطق أو الدول الغنية التي تكون أقوى اقتصاديا وذات دخل فردي مرتفع، إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلا عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية"⁽¹⁾ وبهذا فإن الهجرة تتجسد في صورتين: الهجرة الداخلية وهي انتقال الأفراد من مكان ما إلى مكان آخر داخل حدود الدولة، والهجرة الخارجية وهو ما يطلق عليه الهجرة الدولية، وقد تتم الهجرة بشكل قانوني وتسمى الهجرة الشرعية وهي ترتبط بمدى رضا الأطراف وسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، وقد تتم من خلال تسرب المهاجرين إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية وتسمى الهجرة غير الشرعية.

ب- تعريف الهجرة غير الشرعية

كما سبق، فإن الهجرة غير الشرعية تعني دخول الأشخاص بطريقة غير قانونية إلى إقليم دولة أخرى بدون تأشيرات أو دون إذن مسبق للدخول من خلال التعاقد مع مقاولي تهريب المهاجرين، أو التسلل من خلال الحدود والزواج الشكلي الذي يهدف من خلاله المهاجر للإقامة، كما أن البعض يستخدم الوثائق وجوازات سفر مزورة وغيرها.

الهجرة غير المشروعة، أو الهجرة السرية بأنها عملية انتقال الأفراد والجماعات بين الدول بطريقة غير قانونية، وتكون خارقة للقوانين والإجراءات للبلد المهاجر إليه، حيث يدخلها المهاجر دون الحصول على تأشيرة دخول، مما يشكل أثرا سوايا كان اقتصاديا أو أمنيا على البلد المستضيفة⁽²⁾.

وتتجسد الهجرة غير القانونية في خروج أحد المواطنين من الدولة الأصل بشكل غير قانوني، عبر المنافذ غير المشروعة، أو من المنافذ المخصصة للخروج ولكن باستخدام طرق غير مشروعة كالتخفي أو استعمال وثيقة سفر مزورة.

ج- صور الهجرة غير الشرعية

ارتبط مفهوم الهجرة غير الشرعية بظهور الدولة بحدودها الجغرافية والسياسية المعترف بها، ومن ثم ظهرت المعابر القانونية، وأصبح تجاوز الحدود من دولة إلى دولة يتم وفقا للقوانين وإلا

اعتبر عملا غير شرعي ومخالف للأنظمة والقوانين، لذا تعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية ظاهرة عالمية لا تخص بلدا بذاته، بل نجدها حتى في الدول المتقدمة أو في الدول النامية على حد سواء، ولكن هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الشاطئين.

وتؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي والأمن العالمي من خلال ما يقوم به هؤلاء المهاجرين من جرائم وأعمال إرهابية لعدم توفر مناصب الشغل نتيجة لوضعهم غير القانوني في الدولة المستقبلية، كما قد يستغل هؤلاء من قبل الجماعات الإرهابية، أو يؤثرون على النسيج الاجتماعي والثقافي وحتى على البنية الاقتصادية للدولة المستقبلية.

وفي ضوء هذه المفاهيم يمكن القول بأن هناك خمس صور من المهاجرين غير الشرعيين:

- مهاجرون عبروا الحدود مختبئين في إحدى وسائل النقل البري أو البحري أو الجوي.
- مهاجرون دخلوا بصفة قانونية لفترة قصيرة (للسياحة أو العلاج) والتمادي في الإقامة بعد ذلك.

- مهاجرون دخلوا بالوثائق المزورة، والتي يتم شراؤها في مجتمع الطرد.
- مهاجرون دخلوا بصفة باحثين عن اللجوء، والبقاء في القطر رفض استمارة طلب اللجوء
- مهاجرون دخلوا بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار، والتسلل بعدها عبر حدوده إلى قطر آخر.

وبذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية كافة صور الدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى، أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط، والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدول.

2-تطور إشكالات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا: يمكن أن نوجزها فيما يلي⁽³⁾:

- أ- الإشكالية الأولى: وترتبط أساسا بالعمالة القادمة من دول أفريقيا وحاجة الدول الأوروبية إليها، على اعتبارها عمالة رخيصة، لن بعد أن استقر هؤلاء في أوروبا بدؤوا يطالبون بحقوقهم مثل حق أبنائهم دخول المدارس الحكومية، وحقوق التأمين، وحق الرعاية الصحية... وتعد تلك الإشكالية بداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجرين.

ب- الإشكالية الثانية: عرفت الفترة الممتدة من 1985 إلى 1995 تزايد رغبة

أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال، في الوقت الذي عرفت فيه هذه الدول الاكتفاء وعدم الحاجة لوجود فائض من المهاجرين الشرعيين، الذين أصبحوا يزاحمون أبناء البلد الأصليين على الخدمات كافة، مما أدى إلى ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي قامت الدول المستقبلية بإغلاق الحدود.

ج- الإشكالية الثالثة: وهي إشكالية مرتبطة بأمن المجتمعات الأوروبية، حيث أثر المهاجرين غير الشرعيين على أمن بلدان أوروبا، مما استدعى إلى اتخاذ إجراءات أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

د- الإشكالية الرابعة: أدت النزاعات المسلحة خاصة في إفريقيا إلى ظهور ما يسمى الهجرة الإجبارية، وقد شكلت هذه الهجرة غير النظامية عبئا اقتصاديا على الدول الأوروبية كونها كانت ذات أبعاد وأهداف اقتصادية لمهاجرين يبحثون عما يعرف بالفردوس الأوروبي في بداية الأمر، لكن الهجرات الحالية هي هجرات تأخذ طابع التهجير الإجباري، لأنها هجرات ناتجة عن النزاعات السياسية المسلحة التي تشهدها بعض دول العالم الثالث.

ه- الإشكالية الخامسة: تطور ظاهرة جريمة الاتجار بالبشر، حيث أن دول أوروبا تدرك التحول في ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط، وقد أصبحت ظاهرة الاتجار بالبشر أكثر ربحا وأمنا من تهريب المخدرات، من هنا تشكل هذه الظاهرة معضلة لأوروبا.

3- أسباب الهجرة غير الشرعية

هناك عدة أسباب للهجرة غير الشرعية، فالعامل السياسي الذي يتجسد في الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة وما نجم عنها من انعدام الاستقرار، إضافة إلى الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان خاصة في المجتمعات التي تعرف التعدد العرقي، والديني والسياسي، أما العامل الاجتماعي فيظهر في وجود مجتمعية مختلفين ديموغرافيا أحدهما أصبح عاجزا عن تلبية الطلب الوطني كالشغل، السكن، الخدمات الاجتماعية، ومشاكل أخرى كالبطالة بسبب زيادة سكانية كبيرة،

ومن جهة أخرى الصورة الحسنة التي رسمها المهاجرون الأوائل للعالم الناقدم ثم عادوا بها للمجتمع الأصلي والتي كانت دافعا قويا لفئة كبيرة من الشباب في التفكير في الهجرة بأية وسيلة، أما العامل الاقتصادي فيرجع بالأساس إلى تدهور اقتصاديات البلدان الأصلية، وركود إنتاجها الصناعي مما أدى إلى الانعكاس السلبي على الجانب الاجتماعي بالخصوص.

ويمكن لنا أن نوجز أهم الأسباب التي دعت إلى قيام هذه الهجرات غير الشرعية في النقاط

التالية:

أ- **سعي الشباب لتحقيق أحلامهم:** حيث يقوم في خيالهم أن الدول المتقدمة تمثل المكان المناسب لذلك، فيحاجرون بطريقة غير شرعية من خلال العصابات والسماسرة والذين يقدمون يوهمون الشباب ليصبحوا أثرياء في زمن قصير، والخلاص من الفقر والجوع، وقد استغل هؤلاء العولمة التكنولوجية من خلال الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي جعلت الشاب يحلم بجمع المال، هذا إذا لم يكن الغرق هو مصيرهم.

ب- **العوامل الاقتصادية:** لقد ارتبطت الهجرة غير الشرعية بما يسمى بمفهوم الدول الطاردة والدول المستقبلية وهذا بسبب التباين في المستوى الاقتصادي بين دول العالم الثالث ودول المتقدمة، والناتج عن تذبذب وتيرة التنمية في بلدان العالم الثالث ذات الاقتصاديات الفلاحية والتعدينية، حيث يرتبط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية ما يجعلهما قطاعان لا يضمنان الاستقرار في التنمية، ما يؤثر بصورة مباشرة وسلبية على مستوى سوق العمل، بالمقابل الدول المتقدمة دول صناعية وذات دخل مرتفع واقتصاد قوي، لذلك يشكل هذا التباين فارقا في الأجور، ويكون بذلك عاملا محفزا على الهجرة إلى العالم المتقدم.

ج- **العوامل السياسية:** لقد تسببت كثرة الحروب الأهلية والصراعات الإثنية والتدخلات الأجنبية في أجزاء كثيرة من دول العالم الثالث منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي فيها، مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة جوانب الحياة للمواطن، والذي لم يجد أمامه حل سوى أن يهاجر من بلده إلى وجهة يعتقد أنها أفضل بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعا من الاستقرار والأمن، كما قد يكون المهاجرون من الأقليات الدينية

والعنصرية، وكذلك رجال الفكر نظرا لغياب الحرية من جهة، والاضطهاد الذي يمارس عليهم.

د-الدوافع الاجتماعية: إن العوامل الاقتصادية كالبطالة وتدني مستويات المعيشة... إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية على الفرد في ذات المجتمع الذي يعيش فيه، فالعوامل الاجتماعية لا يمكن عزلها عن العوامل الاقتصادية، فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع النجاح وتحسين الحياة الاجتماعية التي يفنقدها في مجتمعاتهم، من خلال تحقيق فرص الزواج والسكن وخلق مشاريع لضمان سيرورة حياتهم بشكل لائق، فالأوضاع الاجتماعية تعتبر من الدوافع التي تشجع على الهجرة غير الشرعية، وذلك لعدة أسباب منها:

- ارتفاع البيروقراطية والمحاباة في المجتمع تؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية.
- تنامي أزمة السكن بسبب زيادة النمو الديمغرافي.
- تدني الدخل الفردي أدى إلى تدني مستوى المعيشة.
- ارتفاع مستوى الجريمة مما أدى إلى غياب الاستقرار والأمن.

4-الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين: يمكن لنا أن نذكر أهمها في النقاط التالية:

أ- الاتفاقية الدولية رقم (97) لسنة 1949 بشأن الهجرة للعمل: وتعتبر من أهم الاتفاقيات التي عالجت موضوع الهجرة، دخلت حيز التنفيذ في ماي 1952 حيث صادقت عليها (43) دولة من بينها الجزائر كدولة عربية وحيدة.

ب- الاتفاقية الدولية رقم (143) لسنة 1975 بشأن العمال المهاجرين: دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1978، ركزت على محاولة تحديد أسباب الهجرة غير الشرعية وأهم الجهود الدولية المطلوبة للحد منها، كما تركز أيضا على تحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين العمال والمواطنين وغيرهم، ولم تصدق أي من الدول العربية عليها.

د-الاتفاقية الدولية رقم (111) لسنة 1958 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة: دخلت حيز التنفيذ في جوان 1960 ركزت على الدعوة إلى تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة والقضاء على أي تمييز بين المهاجرين والوطنيين، كما تعتبر من

الاتفاقيات الأساسية التي تتابع وفقا للمتابعة الدولية لمنظمة العمل الدولية لإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي أقر عام 1998.

هـ-الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم: وهي اتفاقية شاملة تغطي حقوق العمل والحقوق الثقافية والتعليم والصحة والسكن وغيرها، تشمل العمال المهاجرين النظاميين وغير النظاميين، كما تشمل أيضا العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أقرتها الأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1991 وتم التصديق عليها في جويلية 2003.

II- النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

هناك العديد من النظريات المتعددة الأبعاد التي تناولت بالدراسة والتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد ارتبطت هذه النظريات بالأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية، نحاول في هذا العنصر التطرق لأهم هذه النظريات.

1- النظرية الإقتصادية

ربطت هذه النظرية ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، ويعد أرنست رافينستين ARNIST RAFFINISTINE صاحب المقال المعنون عنوان "بقوانين الهجرة" عام 1885 من أهم رواد هذه النظرية، حيث استخدم في تحليلاته عدة عوامل مثل تعداد السكان وخلص إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الإقتصادية الأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية، فالهجرة الدولية ما هي إلا نتاج للمنظومة الاقتصادية الرأسمالية والتحويلات التي رافقت هذه المنظومة.

وقد جاءت نظرية التبعية بزعماء أ.بورتس A. PORTES عام 1981 و س. ساسن S. SASSEN عام 1988 لنفسر ظاهرة الهجرة انطلاقا من تطور النظام الرأسمالي، حيث يرى هؤلاء أن كثافة حركات الهجرة تعود الى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر، وقد ساعدت عدة عوامل على زيادة هذه التبعية كالاستعمار والشركات المتعددة الجنسيات، والاستثمار الأجنبي، حيث تسعى دول المركز إلى البحث عن المواد الأولية في دول المحيط بتطبيق السياسات الرأسمالية في التسيير وبذلك تزيد أرباحها وتصبح مشجعة للمهاجرين للانتقال إلى دول المركز الرأسمالية⁽⁴⁾.

كما أن SASKIA SACIN يعتبر أن تقسيم العالم إلى دول المركز الغنية ودول المحيط الفقيرة يؤكد على أن ظاهرة الهجرة هي نتاج للنظام الرأسمالي، الذي قضى على الحدود الوطنية للدول الفقيرة عن طريق الاستعمار، وهنا يلاحظ صيرورة إزالة الطابع الوطني عن قوة العمل، وبذلك تكون قد أرسيت أسس انبثاق مجال لسوق العمل

ولقد افترضت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، أن تيارات الهجرة تتجه من المناطق ذات الأجور المنخفضة إلى المناطق ذات الأجور المرتفعة إلى أن تصل الأجور إلى درجة التوازن عندما يفترض أن يصبح التباين في الأجور ضيقا ليساوي تكاليف الهجرة⁽⁵⁾.

وبذلك نجد أن النظرية النيوكلاسيكية قد فسرت الهجرة في إطار علاقة العرض والطلب للسوق مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الإقتصادي، وهذا يرتبط بشكل مباشر بمستويات الأجور، حيث يصبح هذا الأخير هو الدافع نحو الهجرة، إذ ينتقل المهاجرون من البلدان ذات الأجور المنخفضة إلى البلدان ذات الأجور المرتفعة، وهنا نكون أمام مسألة المفاضلة بين المزايا والتكاليف، وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، ولهذا تعد الهجرة وفق هذه النظرية "استثمار قادر على إحداث فائض إيجابي، يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل، والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف، مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل"⁽⁶⁾.
وذكر أفريت لي EVERETT LEE أن أربعة عناصر تتداخل في قرار الهجرة وهي⁽⁷⁾:

- هناك تناسب عكسي بين تيار الهجرة وطول مسافته.
 - كلما امتلك المهاجر معلومات أكثر وضوحا عن البلد الوجهة زادت دوافعه أكثر للهجرة.
 - هناك تناسب عكسي بين صعوبات الهجرة وتيارها.
 - ترتبط شدة الهجرة بالظروف الشخصية للمهاجر.
- وبناء على ما سبق تحلل هذه النظرية الهجرة بمنظور شامل مؤكدة على أهمية العوامل الاقتصادية في ذلك، فهي تشير إلى أن الاقتصاديات الصناعية القوية في تعاملها مع الاقتصاديات الزراعية الضعيفة حتما ستؤدي إلى ضعف هذه الأخيرة وتبعيتها للأولى، فهذه العلاقات غير المتكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة من دول المحيط إلى دول المركز بشكل متزايد، كما أن اعتماد الدول النامية على الزراعة وتصدير المواد الخام مواكبة بذلك التأثير الصناعي، يفسر جليا سبب تحرك تدفقات الهجرة نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز.

2- النظرية الاجتماعية

ينظر التفسير الاجتماعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الهجرة والمهاجرين بنظرة متكاملة، فهو لا يحصرها في عامل وحيد ولا يركز على عوامل الطرد وحدها، إذ يعتبر المهاجر كحلقة وصل تربط بين مجتمعات المرسلة (المجتمع الأصلي) والمجتمعات المستقبلة (مجتمع الوجهة)، بحيث يتأثر المهاجرين بكلا المجتمعين وما يصدر منهما وبالتالي تتحدد وفقها قرارات الهجرة واتجاهاتها ومدتها وعوائقها.. الخ وهذا ما ركزت عليه سوسيولوجيا الهجرات، فالتفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة وفي هذا السياق نميز عدة نماذج تحليلية منها:

أ- النظرية البنائية الوظيفية

يذهب الوظيفيون إلى أن النظم الاجتماعية تعتبر كل متكامل من الكائنات العضوية، كما أن البنى الاجتماعية تعمل على إشباع وتحقيق كل ما هو ضروري لإستمرار المجتمع، ولهذا فقد ركزت هذه النظرية في دراستها لظاهرة الهجرة الغير الشرعية على وظيفة النسق الاجتماعي والأدوار الإيجابية التي يلعبها من أجل صيانة وتوازن وبقاء هذا النظام، فالهجرة غير الشرعية تعتبر إفراز اجتماعي ناتج عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية داخل المجتمع مرتبطة بالبناء الاجتماعي والصراع الثقافي.

وقد اعتبر الوظيفيون ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة مرضية غير طبيعية في المجتمع، وهي سلوك يخالف القواعد المألوفة والمتعارف عليها، تؤثر بشكل سلبي على قواعد الضبط الاجتماعي، من خلال تدميرها للعلاقات الاجتماعية والأبنية الاجتماعية، وتؤثر على القيم والمعايير التي تسود في المجتمع، بحيث يسرب المهاجرين هذه القيم إلى دول الوجهة التي تعتبر غريبة عنها، كما تؤدي هذه الهجرة إلى تصاعد المشكلات الاجتماعية نظرا لعدم التجانس في البناء الاجتماعي الجديد، وترى هذه النظرية أن أسباب ذلك يعود بالأساس إلى فشل المجتمع عن أداء أدواره وفقا للتطورات الحاصلة فيه، ما يؤدي بالفرد إلى البحث عن محيط وبيئة بديلة لإثبات ذاته والإستقرار حتى وإن كان ذلك بطرق غير قانونية منافية للضوابط المجتمعية للمجتمع الذي يعيش فيه.

وقد صنف دور كايم الهجرة إلى ثلاث أنواع⁽⁸⁾:

- الهجرة السرية وكونها انتحار أناني:

ويحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، إضافة إلى ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع وانفصال الفرد عن جماعته، وبذلك لا يجد هذا الفرد في أوقات المحنة أحدا يسانده ويدعمه، وتصبح أفكاره واستراتيجياته تتجه جميعها نحو الهجرة السرية باعتبارها الحل الوحيد لحالته هذه.

• **الهجرة السرية وكونها إنتحار إيثاري:** وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا إرتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية، حيث يتأثر بهم ويحدو حدوهم، فيعتبر مصيره مرتبط بمصيرهم بأي شكل من الأشكال.

• **الهجرة السرية وكونها إنتحار أنومي:** تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما:

- تتداخل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع.
- عدم استقرار في الحياة السياسية والإقتصادية في المجتمع.
- زيادة الهوية الثقافية التي تفصل بين أهداف الفرد وبين وسائل تحقيقها، بين الطموح الشخصي وما هو متوفر فعلا.

أ- المدخل الثقافي

يربط هذا المدخل بين الثقافة الخاصة بالمجتمع والهجرة غير الشرعية، حيث يرى أن ثقافة أي مجتمع لها دور كبير للدفع نحو الهجرة داخل الجماعة أو خارجها، رغم أن مصدر الهجرة وسرعتها أو بطئها قد يتأثر بعوامل إقتصادية ملازمة والتي تعتبر في حد ذاتها محركات للهجرة، فالنسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ونظامه وحركة الأفراد داخل أو خارج المجتمع، يحدث نتيجة لإمتزاج الثقافة المجتمعية بالدوافع الإقتصادية للهجرة، إضافة إلى العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة، ويقسمها البعض إلى الظواهر الفيزيائية للمنطقة، عمل النظام الإقتصادي، التأثير الثقافي، تأثير الكوارث والقرارات السياسية⁽⁹⁾.

ب- نظرية التنظيم الاجتماعي

يرى "منجالم MENGALAM" أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغيير الاجتماعي يوضحها إختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاث (الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية)، ويشمل نسق الهجرة ثلاث عناصر

أساسية هي: المجتمع الأصلي (المنطقة الأصلية) والمجتمع المستقبل (منطقة الجذب) والمهاجرين أنفسهم، تتساند هذه العناصر مع بعضها تساندا ديناميكيا وتكون كلا في هذه العملية، تأخذ الهجرة باعتبارها كعملية دورا رئيسيا هو حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغيير من جهة، ومن جهة أخرى تعطي أعضائه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم، فالهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من مجتمعي الجذب والطرده وكذا بالقيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء العملية⁽¹⁰⁾.

3- نظرية الشبكات

على خلاف النظرية النيو كلاسيكية التي تقوم بشكل أساسي على حساب إقتصادي وعقلاني بحث، فإن نظرية الشبكات تستند إلى كمية المعلومات ومدى توافرها حول الأشخاص الذين يمكن لهم دعم المهاجر من الناحية المادية والنفسية خلال جميع مراحل هجرته من بلده إلى بلاد المهجر، بحيث يستطيع المهاجر من خلال تحديده شبكات الهجرة أن يحدد طبيعة المخاطر وحجمها وتكاليف الهجرة ومدتها.

وفقا لهذه النظرية فإن ظاهرة الهجرة (الشرعية وغير الشرعية) تستمر من خلال إقامة الروابط الاجتماعية التي تربط المهاجرين والمقيمين، حيث يصبح كل مهاجر قدوة لأفراد محيطه (العائلة، العشيرة) وتشجيعهم على الهجرة، وتكون الأسرة مؤسسة جوهرية في التحفيز والحث على الهجرة وتشجيع وتنمية قدرات المهاجرين، لكون العائلة الوسيط بين الفرد والمجتمع، ونجد تلك الروابط الاجتماعية تربط دول المنشأ ودول المقصد، ولهذا يلعب رأس المال الاجتماعي للمهاجر دورا أكثر أهمية من رأس المال النقدي.

كما تعمل هذه الشبكات كمقدمة لخدمات تعمل على التقليل من تكلفة الهجرة ويكون ذلك بالأخذ في الاعتبار، بوجود مخزون من تعداد المهاجرين المشتتين في عدة مدن وبلدان والذي هو أحد المعايير الهامة التي تتدخل في قرار الهجرة، وهكذا كلما كانت شبكة الهجرة متطورة كلما إنخفضت التكاليف وزادت الهجرة تطورا.

4- النظرية النفسية

انطلقت هذه النظرية في تفسيرها لظاهرة الهجرة من نظرية النظام الهرمي للحاجات لماسلو، وقد ركزت في دراستها على الحاجات البيولوجية، الاجتماعية والنفسية للمهاجر، حيث تتزايد هذه

الحاجات من الأدنى إلى الأعلى تتابعياً هرمياً، وأن عدم إشباع الحاجات الإنسانية يخلق توتراً عند الأفراد يرغمهم على توجيه سلوكياتهم نحو العمل لتحقيق الأهداف الشخصية التي تبدو أكثر فائدة لهم.

وقد أسقطت هذه النظرية هذه الحاجات على سلوك المهاجر، الذي يبدأ في تحقيق حاجاته الأولية في البداية، لكنه لن يكتفي بذلك، بل يتطلع إلى تحقيق حاجات أعلى في هرم الحاجات وهكذا، ولكن إذا لم يستطع تحقيق هذه الحاجات فإن هذا يدفعه إلى التمرد على معايير المجتمع والقوانين في بلده مما يدفعه للتفكير في الهجرة بأية وسيلة (بطريقة شرعية أو غير شرعية) بهدف تحقيق هذه الحاجات.

تتعدد المبررات التي يقدمها المهاجرين لتبرير تصرفاتهم، التي قد تدفعهم إلى الخروج عن القوانين والهجرة غير الشرعية، كأن يكون مبررهم هو الحاجة ماسة إلى المال، أو البحث عن العمل والرزق، أو تحقيق طموحاتهم على غرار زملائهم وأصدقائهم، أو العيش بحرية في مجتمع ينعم بالاستقرار والازدهار وغيرها من المبررات التي لا تتعدى كونها حيل دفاعية للتغلب على الصراعات النفسية التي يعيشها هؤلاء، ولإعطاء أنفسهم وإقناعها بضرورة الهجرة حتى وإن كانت غير شرعية والانتحار الجماعي بقوارب.

5- نظرية تخطي الحدود الدولية

يطلق عليها البعض تسمية "نظرية عابري الحدود القومية"، وتتظر إلى عملية الهجرة بصفقتها عملية ذات طبيعة إجتماعية، تتجسد عندما يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية للدولة، خاصة بعد أن تقلصت المسافات بين المجتمعات الأصلية والمجتمعات المستقبلية، وقد ساعد على ذلك تحسين وسائل المواصلات وتحسين وسائل الاتصالات السريعة والرخيصة التي أدت إلى تسهيل تحركات السكان وإلى حب الناس للهجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية.

وقد برزت هذه النظرية عن حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوحّدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب، إذن يحدث التحول الاجتماعي من خلال ثلاث آليات:⁽¹¹⁾

أولاً: عندما يعود المهاجرين ليعيشوا أو يزوروا مجتمعاتهم الأصلية، أو عندما يزور غير المهاجرين أعضاء أسرهم المهاجرين، أو من خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو والأحداث التليفونية وشبكة المعلومات الدولية.

ثانياً: عندما يتحث المهاجرون مباشرة مع أعضاء أسرهم.

ثالثاً: يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة، أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الاجتماعية.

إن الهجرات الدولية قد تطورت بوتيرة متسارعة ليس في حجمها فقط بل كذلك في المسافات التي تغطيها من مكان إلى آخر، خاصة في العصر الحالي أين تعددت أسباب الهجرات الدولية وشبكتها ووسائلها، بحيث أصبحت الحدود الجغرافية غير قادرة على منع المهاجرين خاصة الغير شرعيين من تخطيها، ولهذا اتجهت العديد من الدول المتقدمة المستقبلية للمهاجرين لمراقبة حدودها بآليات تكنولوجية ذكية أو ما يعرف بالحدود الذكية.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة نلاحظ بأن الأهمية المحورية للهجرة غير الشرعية لم يقابلها بعد إطار نظري محض للدراسة والتحليل، فبالرغم من أنها حظيت بنقاشات كبيرة إلا أنكل من التفسيرات النظرية المذكورة أعلاه غير قادرة على توفير إطار مفاهيمي مرضي قادر على التعامل مع الهجرة غير الشرعية، وربما عدم وجود مثل هذا الإطار له علاقة بشكل أكبر بندرة الطموح النظري مقارنة بالصعوبات المنهجية أو السياسية، مما يهدر الفرص لتحويل الهجرة غير الشرعية إلى مادة بحثية إستراتيجية.

إنه من الصعب إيجاد نظرية تكاملية أو نموذج شامل وحيد وقادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة، طالما أن آليات تنفيذ الظاهرة معقدة وفردية إضافة الى تمايز الأبعاد القائمة وفقاً للظروف التاريخية والسياسية والإقتصادية، ضف إلى ذلك خصوصية الظواهر الاجتماعية وتميزها يمنع لقيام نظريات ثابتة وشاملة، وغالباً ما كانت الإسهامات المقدمة في مجال إيجاد وعاء تنظيري حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل نماذج جزئية وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات

شاملة تفسر لنا ظاهرة وحركة الأشخاص سواء من قبل المختصين أو في مجال الإقتصاد أو علم الاجتماع أو الجغرافيا.

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية، وأن مكافحتها ومسؤولية مشتركة يتقاسمها الجميع، نظرا لخطورتها على الفرد والمجتمع الدولي برمته.

تعتبر ظاهرة الهجرة غير شرعية ومشكلة إنسانية عالمية ذات أبعاد سياسية، اجتماعية، ثقافية واقتصادية على بلدان الطرد والجذب، كما لها تأثير مباشر وعميق على المهاجر غير الشرعي الذي عانى التهميش والفقر والبطالة والاضطهاد، والذي أصبح أمله الوحيد هو الهجرة بأي وسيلة حتى ولو كان مصيره مجهول.

من خلال هذه الاستنتاجات يمكن لنا أن نقدم بعض التوصيات:

- لا بد من إعطاء أهمية كبيرة لقضية الهجرة غير الشرعية ووضع إطار نظري وتحليلي معمق من أجل فهم جيد للظاهرة وحصر مسبباتها لمحاولة إيجاد حلول لها.

- للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية لابد من إيجاد الحلول لأسبابها المتعددة الأوجه.
- لابد من إعادة النظر في عملية الهجرة بصورة عامة، وإبرام اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول المصدر المصدرة للعمالة الرخيصة ودول الاستقبال التي تحتاج إلى العمالة، حتى تكون عملية الانتقال القانونية للتقليل من عمليات الهجرة غير الشرعية.
- ضرورة القيام بإصلاحات شاملة عميقة على مستوى الدول المصدرة للهجرة، ترفع من مستوى المعيشة والدخل وتحقق الاستقرار والتقدم، بغرض علاج مشكلة الهجرة في إطارها القانوني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي وكذا النفسي لمنع الإقبال الهائل على هذه الظاهرة.

- إيجاد حل قانوني وجذري للأجانب المقيمين بصورة غير شرعية في دول العبور على الأطراف المعنية بالهجرة.

الهوامش والمراجع:

(1) زكريا خضر، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، دمشق: دار الأهلالي، 1999، ص49.

(2) التميمي محمد رضا، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، يناير 2011، ص260.

(3) محمد أمجد محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن: 2019، ص23، 24.

(4) نور الدين فلاك، "معضلة الهجرة غير الشرعية بين الأطر المفاهيمية والمقاربات النظرية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد5، العدد2، 2021، ص377.

(5) Bilsbrow Richard E (ed), **Migration, Urbanisations, and Development: New Directions and Issues**, New York: UNFPA, 1998, pp 15-16 .

(6) هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 2، عمان: 2011، ص338.

(7) المرجع نفسه، ص378.

(8) نجيب بخوش، سعاد سراي، "المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات والرهانات والتحديات، كلية الاقتصاد، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

(9) أنطوني غادنز، علم الاجتماع، ترجمة فائز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، ط4، بيروت: 2005، ص22 .

(10) المرجع نفسه، ص25

(11) ربيع كمال كردي صالح، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا، دراسة أنثرو بولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة: 2005، ص6، 7.